سياق ورؤى دارفور
مجلة يصدرها معهد تنمية المجتمع المدني الجديد · العدد الأول · يونيو 2026

06 ورقة سمنار

الهوية الوطنية والقيم المدنية

اتجاهات الرأي لدى الشباب النازح في بيئات الأزمات

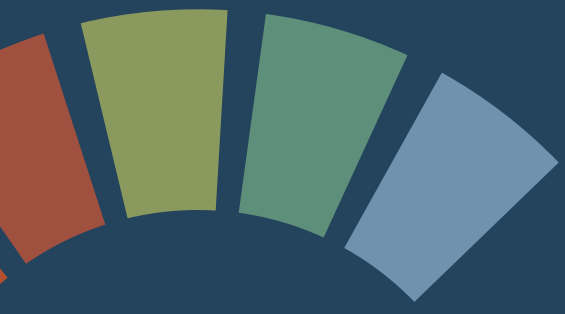
د. حنان حمد · مارس 2026

57
مستجيباً من شباب غرف الطوارئ

26–28
فبراير 2026: فترة المسح

ليكرت
استبيان إلكتروني خماسي

100%
من حملة المؤهل الجامعي



الورقة في لمحة

الهوية الوطنية والقيم المدنية

تبحث الورقة في الهوية الوطنية الجامعة والقيم المدنية بوصفهما أساس الدولة المدنية ومدخل السلام المجتمعي، وتستطلع آراء شباب جامعيين نازحين يقودون العمل الإنساني في غرف الطوارئ والمنظمات الطوعية.

الفكرة في رسم

من المهددات إلى مقومات الهوية الجامعة

ما يدفع الشباب إلى الهويات الفرعية	ما توصي به الورقة
غياب الدولة لا أمن ولا عدالة، فيُطلب الأمان من أقرب مكوّن اجتماعي	**دولة القانون والمؤسسات** حماية متساوية تُغني عن الاحتماء بالقبيلة
اختلال توزيع السلطة والثروة تركّزهما في مناطق ونخب بعينها يولّد الغبن	**تنمية مكانية متوازنة** عدالة في توزيع الموارد وتكافؤ في فرص العمل
المحاصصة بدل الكفاءة التوظيف القبلي يعمّق التهميش والإقصاء	**الكفاءة أساس تولي المناصب** مواطنة متساوية تحميها نصوص دستورية

مبني على المهددات الثلاثة ومحاور التوصيات القانوني والاقتصادي والسياسي في الورقة.

57.9%
ذكور (33)

42.1%
إناث (24): مؤشر على دخول الشابات دائرة القرار الإنساني

94.7%
أعلى نسبة تأييد في الدراسة

الجدول 1: توزيع العينة حسب النوع الاجتماعي (N = 57).

نسب التأييد للعبارات المقيسة (الجدول 2)



ترد في الملخص نسبة رابعة (87.7%) عن أثر التوزيع العادل، ولا تظهر في الجدول 2.

الرسوم من القراءة التفاعلية للورقة. النص الكامل يبدأ في الصفحة التالية.

الهوية الوطنية والقيم المدنية

اتجاهات الرأي لدى الشباب النازح في بيئات الأزمات

1 الملخص التنفيذي

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم الهوية الوطنية الجامعة والقيم المدنية باعتبارهما الأساس في قيام الدولة المدنية والمدخل لتحقيق السلام المجتمعي المستدام وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات التي تشهد تحولات حقيقية نحو الديمقراطية وبناء السلام.

واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح معاني ومفاهيم بعض المصطلحات، مع اتباع المنهج التحليلي لغرض تحليل الاسباب والعوامل التي تقف وراء مهددات الهوية الوطنية الجامعة والقيم المدنية، وذلك في إطارها نظري، وثم عمدت الدراسة في جانبها العملي إلى استخدام أداة الاستبيان وفق مقياس ليكرات الخماسي لجمع البيانات من عينة محددة بلغت 57 مستهدفاً من الشباب الجامعيين النازحين الذين يقودون العمل الإنساني في غرف الطوارئ والمنظمات الطوعية، وتم إجراء المسح الميداني في الفترة بين 26 - 28 فبراير 2026، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن 80.7% من الفئة المستهدفة أكدت على أن الهوية الوطنية الجامعة تعتبر المدخل لتحقيق التنمية والسلم المجتمعي المستدام، ورأت الفئة المستهدفة بنسبة بلغت 73.7% أن تحقيق الهوية الوطنية الجامعة يقتضي إقامة دولة القانون، المبنية على الشفافية والمحاسبية والنزاهة والحكم الرشيد والمواطنة المتساوية، وأجمعت الفئة المستهدفة بنسبة بلغت 87.7% على أن التوزيع العادل للسلطة والثروة يحقق العدالة الاجتماعية ويعزز شعور الانتماء للوطن ويضعف روح القبلية والعصبية ويحقق الهوية الوطنية الجامعة، بينما أكدت الفئة المستهدفة بنسبة بلغت 94.7% على أن غياب التوزيع العادل للسلطة والثروة يؤسس للاقصاء والتهميش والشعور بالظلم وعدم العدالة ويشعل فتيل الصراعات والنعرات القبلية ويهدد الهوية الوطنية الجامعة، وكشفت الدراسة عن مؤشر جدير بالاهتمام يوضح العلاقة بين غياب الدولة بمعناها الحقيقي أي بهيئاتها ومؤسساتها العدلية والشرطية والأمنية وما توفره من حماية وبين الجوء إلى مكوناتهم الفرعية سواء كانت القبيلة أو العشيرة أو الإثنية طلبا للحماية وكبديل للدولة، وأكد هذا الاتجاه مجموعة من عينة الدراسة بلغت نسبتها 22.8%.

الكلمات المفتاحية: الهوية الوطنية الجامعة، القيم المدنية، المواطنة المتساوية، الوحدة الوطنية، غرف الطوارئ والنزوح.

2 المقدمة

تُعد الهوية الوطنية ركناً أصيلاً من مكونات بناء الدولة الحديثة، هذا ولا يمكن لأي مجتمع أن يرتقي قدماً دون هوية وطنية جامعة تحترم التعدد والتنوع الثقافي، وتعمل على حمايته من التشظي والانزلاق نحو القبلية والعصبية، فهي صمام الأمان لتحقيق التماسك الاجتماعي وتحقيق التنمية وبناء السلام المستدام، ويتطلب الحفاظ على الهوية الوطنية الجامعة تفعيل مبادئ القيم المدنية، التي تعني تمتّع المواطن بكافة الحقوق

والحريات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية وذلك على أساس المواطنة المتساوية، كما تتضمن نشر قيم التسامح ثقافة السلام، ونبذ العنف وقبول الآخر ونبذ خطاب الكراهية والعنصرية، ويتطلب تحقيق كل ذلك وجود سلطة دولة فاعلة ومسئولة تضمن حماية هذه الحقوق والحريات وتعمل على تحقيق الهوية الوطنية الجامعة وذلك لغرض منع الافراد من اللجوء إلى هوياتهم الفرعية(القبلية ، الإثنية والجهوية) كبديل للدولة و طلباً للحماية.

وتسعى هذا الدراسة في إطارها العملي ومن خلال الواقع الميداني الى إستجلاء أراء وإتجاهات الراى فيما يتعلق بواقع ومستقبل الهوية الوطنية الجامعة والقيم المدنية، وذلك في سياق بيئة الأزمات والنزوح، من خلال استهداف الشرائح الأكثر أهمية وحيوية في المشهد الراهن سياسياً كان أو اجتماعياً أو مدنياً وهم فئة الشباب العاملين في غرف الطوارئ.

3 مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في أنه بالرغم من وضوح مفهوم الهوية الوطنية الجامعة ودورها في تحقيق التنمية والسلام المستدام والقيم المدنية وتلازمهما ، إلا انه تلاحظ ارتفاع وتيرة اللجوء إلى الهويات الفرعية من قبيلة وإثنية طلباً للحماية، مع إنخفاض نسبة الوعي بمفاهيم ومكونات القيم المدنية او دولة القانون ويقودنا هذا إلى طرح السؤال الرئيس الخاص باشكالية هذه الدراسة، وهو: ما هي مهددات وجود الهوية الوطنية الجامعة والقيم المدنية؟

ويتفرع عن السؤال الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية وهي:

- ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة في تحقيق الهوية الوطنية الجامعة؟ وما هي النتائج المترتبة على غياب هذا الدور؟
- ما هي النتائج المترتبة على عدم حماية القيم والحقوق والحريات المدنية؟
- ما هي أسباب لجوء بعض الأفراد والكيانات الاجتماعية إلى هوياتها الفرعية؟

4 أهمية الدراسة

الأهمية العلمية: تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في سعيها إلى تقديم إطار تحليلي لمفاهيم الهوية الوطنية الجامعة والقيم المدنية، مع توضيح العلاقة بينهما ودورهما في تحقيق التنمية والسلام المستدام خاصة في مناطق الأزمات والبيئات التي تعاني من الهشاشة وعدم الاستقرار.

الأهمية العملية: تسعى هذه الدراسة إلى توضيح اتجاهات الرأي لدى أكثر الشرائح أهمية في المجتمع وهم فئة الشباب العامل في مجال الاستجابة الإنسانية والعمل الطوعي في بيئات النزوح، وذلك بتوفير مؤشرات ومقترحات لصناع القرار ومنظمات المجتمع المدني والجهات الدولية الفاعلة لغرض المساهمة في رسم سياسات وطنية وتنموية، قانونية ودستورية تتسم بالواقعية وتساهم في تحقيق الاستقرار والسلام المستدام.

أهداف الدراسة:

- توضيح مفاهيم ومصطلحات الهوية، الهوية الوطنية، الهوية الوطنية الجامعة، الوحدة الوطنية ،المواطنة المتساوية، والقيم المدنية.
- قياس وتحليل اتجاهات الرأي العام للفئة المستهدفة والتي يمثلها الشباب العاملين في غرف الطوارئ في مناطق النزوح حول قضايا الهوية الوطنية الجامعة والقيم المدنية ودور الدولة في تحقيقهما وحمايتهما.
- صياغة توصيات محددة وواقعية لجهات الاختصاص يمكن لها أن تساهم في وضع خطط وسياسات وطنية تحقق الاستقرار والتنمية والسلام المستدام.

5 الإطارالنظري

يشتمل على ضبط المفاهيم والمصطلحات الرئيسية التي تُعتبر الأساس الذي تقوم عليه الدراسة، مهددات الهوية الوطنية الجامعة والقيم المدنية وعوامل تعزيزها وقراءة في الأدبيات والتجارب المماثلة وإعتمدت الدراسة المنهج الوصفي لضبط المفاهيم والمصطلحات في هذا الإطار.

الهوية: الهوية لها مستويان، هما: الفردي ويعني شعور الفرد بذاته، وإحساسه بفردانيته وقدرته على المحافظة على قيمه ومبادئه وأخلاقياته وسلوكه في المواقف المختلفة، وهو ما يمكن تسميته بالشخصية، أي الصفات الجوهرية التي تميز الإنسان عن غيره، سواء كانت صفات خلقية أو مكتسبة، كالعلم والفكر والإبداع والمهنة وغيرها، فهوية الشيء تميزه، وهوية الإنسان هي حقيقته وأوصافه التي تميزه عن الآخرين، أما على المستوى الوطني ، فالهوية تعني الخصائص والسمات التي تتميز بها الأمة أو الشعب، وذلك من خلال انتمائهم إلى أصل تاريخي وثقافة محددة تميزهم عن غيرهم من الأمم، وتترجم روح الإنتماء والولاء لدى أبنائها وذلك من خلال سعيهم إلى تحقيق التميز والتقدم والارتقاء الإنساني ، ولها أهميتها في رفع شأن الأمم وتقدمها وازدهارها فبدونها تفقد الأمم كل معاني وجودها واستقرارها، ولا ينفصل المستوى الفردي عن المستوى الوطني في مسألة الهوية، فالفرد كعضو في المجتمع وأمة، ينتمي إلى هوية عامة يعتز بها، ويدافع عنها، وتنعكس خصائصها الثقافية والوجدانية على سلوكياته ومشاعره وأحاسيسه .

هوية الوطن: هوية الوطن تعني حقيقته المطلقة وصورته المطابقة لوجوده الحضاري، فهوية الشيء كما يعرفها الفلاسفة؛ هي حقيقته المطلقة التي تشتمل على صفاته الجوهرية التي تميزه عن غيره، كما أنها خاصية مطابقة الشيء لنفسه أو مثيله، وهو ما يعني أنه لا يمكن لهوية وطن ما أن تُستقدم من خارج ذاته، إذ أن ذات غيره ليست ذاتاً له.

الهوية الوطنية: تعني الانتماء إلى أمة أو وطن تؤطره خصائص مشتركة من الأرض والناس تميزهم مجموعة من الصفات والسمات الثقافية والعادات والتقاليد والقيم، التي تمثل الحد الأدنى الذي يشترك فيه هؤلاء الأفراد ويميزهم عن سواهم من المجتمعات الأخرى ، تُجسد شعورهم بارتباطهم القوي فيما بينهم وإنتمائهم المشترك لوطن واحد.

الهوية الوطنية الجامعة: تُعرف الدراسة الهوية الوطنية الجامعة بأنها المظلة التي تستظل وتجتمع تحتها كل الهويات الفرعية من قبلية وإثنية وعرقية، ولا تعني مطلقاً أن يتخلى الفرد عن خصوصياته الثقافية والفكرية والدينية والاجتماعية، بل تعني اشتراك الأفراد من مختلف الثقافات في وطن واحد ومصير مشترك، وهي تعتبر

بذلك أداة سلم أهلي ومجتمعي وعنصر تماسك إجتماعي ، يسهم بشكل كبير في الحفاظ على وحدة النسيج الإجتماعي وحمايته من التشظي والإنقسام.

الوطنية: هي شعور عميق بالحب والولاء والانتماء للوطن، وارتباط وجداني بتاريخه وثقافته، وتعني اعتزاز واعتداد الفرد بالانتماء إلى وطنه، واستعداده للتضحية والدفاع عنه، وكذلك المشاركة في بناء نهضته بما يحقق المصلحة الجماعية للمجتمع.، والوطنيون هم الأشخاص الذين يُتوقع منهم أن يقدموا حياتهم دفاعاً عن الوطن وترابه عند الضرورة.

المواطنة: هي تلك الرابطة السياسية والقانونية بين الفرد والدولة والتي تُحدد حقوقه وواجباته وتمتعه بتلك الحقوق على قدم المساواة ، وتُعتبر المواطنة أولى درجات الوطنية وتُمثل الجانب العملي لها وتُتميز عنها بأن الوطنية تُعبر عن الشعور والوجدان بينما المواطنة تُعبر عن الإطار القانوني والحقوق التي يربط الفرد بالدولة.

المواطنة المتساوية: هي الإطار الدستوري والقانوني التعاقدي بين الدولة والمواطنين الذي ينظم ممارستهم لحقوقهم وحرياتهم وواجباتهم على قدم المساواة ودونما تمييز على أساس العرق أو الدين أو اللغة أو الجنس أو الانتماء السياسي.

الوحدة الوطنية: يقوم مفهوم الوحدة الوطنية على ركيزتين أساسيتين هما: الجانب المجتمعي القائم على وحدة مكونات المجتمع وتماسكه، من خلال تعظيم الوشائج والروابط الاجتماعية والإنسانية التي تُشكل نسيج المجتمع وبنيته المجتمعية، انطلاقاً من حب الوطن والانتماء إليه ووحدة المصير والرغبة في العيش المشترك بين أفراده. الجانب الآخر هو المادي القانوني والتشريعي الذي يرتكز على وحدة الدولة وتكاملها، وتشريع وتطبيق نظم قانونية ودستورية ومؤسسية، تكفل حماية حقوق وحريات الأفراد، وتحافظ على وحدة الشعب وتماسك مكوناته الاجتماعية وعدم السماح بالنيل منها، أو التقليل من قيمتها وإشعال نعرات الفتن والصراعات، ومحاسبة من يهدد الوحدة الوطنية؛ لأنها تحافظ على عوامل وجود الوطن واستدامته وتعمل على تحقيق مفاهيم العيش المشترك وقبول الآخر والتعايش السلمي بين أفراده.

التربية الوطنية: تُعنى بتربية الأجيال على حب الوطن والإخلاص له، والاعتزاز به، وذلك من خلال تزويدهم بالمعلومات المرتبطة بإرثهم والقيم والمبادئ ليصبح مواطناً صالحاً. فهي تهدف إلى تنمية شعور الفرد بالانتماء إلى وطنه، وتقوية إيمانه بأهدافه والاستعداد للدفاع عنه، وتبدأ من الأسرة مروراً بمؤسسات التعليم المختلفة ووصولاً إلى مؤسسات الدولة.

القيم المدنية: هي مجموعة من المبادئ الأخلاقية والقانونية التي تنظم العلاقة بين الأفراد والسلطة الحاكمة، ويتمثل الجانب القانوني منها في حماية الحقوق والحريات العامة. واما الجانب القيمي والأخلاقي يتمثل في نشر قيم التسامح وقبول الآخر وثقافة السلام ونبذ خطاب الكراهية والعنف واحترام التنوع الثقافي وقبول الآخر والتداول السلمي للسلطة.

وبينت الدراسة العلاقة الوطيدة بين المصطلحات والمفاهيم المشار إليها أعلاه، حيث أوضحت أن الهوية الوطنية الجامعة هي صمام الأمان والمدخل الرئيسي للاستقرار وتحقيق التنمية والسلام المستدام، لأنها تُمثل الإطار الجامع لكل الهويات الفرعية ودون أن تذوب في إطارها مع الاحتفاظ للكل بخصوصياته وثقافته ومعتقداته، وهي تمثل بذلك حائط صد منيع ضد انتشارمفهوم القبلية والعصبية والجهوية، كما أوضحت

الدراسة أن حماية القيم المدنية والحقوق والحريات الاسياسية هي أولى خطوات تحقيق الهوية الوطنية الجامعة ، لأن ضمان تمتع الأفراد بكامل حقوقهم على قدم المساواة يُعزز الثقة في الدولة والسلطة الحاكمة ويحول دون لجوء الافراد إلى مكوناتهم الاجتماعية والقبلية كبديل للدولة وطلباً للحماية. وأشارت الدراسة إلى أن الهوية الوطنية الجامعة والقيم المدنية هما أساسا قيام الدولة المدنية ودولة القانون القائمة على نهج المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات دونما تمييز على أساس العرق أو اللون أو الثقافة أو الدين أو اللغة أو النوع الاجتماعي أو الانتماء السياسي. وفي جانب الوحدة الوطنية بينت الدراسة أن أهميتها تكمن في كونها منطلقاً ثابتاً لضوابط العمل الجماعي والتكامل والعيش المشترك في حالة الاستقرار، وكذلك في حالة مواجهة الأخطار على حد سواء، وذلك ضمن دائرة الوطنية المشتركة والشراكة المفصلية بين أبناء الوطن الواحد، وتعتبر أي الهوية الوطنية من سمات المجتمعات الحية المتطلعة للبناء العصري، وتجاوز عوامل الفرقة والاختلاف والشتات، ودونها لن تكون هناك هوية وطنية جامعة. أما التربية الوطنية ، فقد بينت الدراسة أنها الوعاء الجامع لكل المصطلحات المشار إليها أعلاه، ذلك أن غرس القيم والمبادئ والعناصر التي تقوم عليها هذه المفاهيم يبدأ في النفوس منذ الصغر، وتتربى عليها الأجيال وتتشبع بها في كل المراحل العمرية المختلفة.

6 مهددات الهوية الوطنية

تستعرض الدراسة أهم الأسباب التي تهدد الهوية الوطنية الجامعة وما يترتب عليها من تفكك النسيج الاجتماعي وتفشي ظاهرة اللجوء إلى المكونات الاجتماعية والهويات الفرعية على النحو التالي":

- غياب الدولة بمعناها الحقيقي، أي بهيئاتها ومؤسساتها وأجهزتها الأمنية والعدلية والسيادية، أو وجودها وعدم إعتراف البعض بها الأمر الذي يجعل هذه المجموعات تلجأ إلى أقرب مكون اجتماعي لها، سواء كان القبيلة أو العشيرة أو الإثنية طلباً للحماية وذلك باعتبارها بديل للدولة.
- غياب العدالة في توزيع السلطة والثروة وتركزها في مناطق محددة أو لدى نخب جهوية أو إثنية أو عرقية معينة، يؤدي إلى الاحساس بالغبن وعدم العدالة ويدفع بالمكونات الاجتماعية الأخرى إلى اللجوء إلى هوياتها الفرعية طلباً للحماية وكسباً للحقوق والإنصاف.
- غياب المبادئ المحاسبية والشفافية والنزاهة في إدارة المال العام واتباع سياسية المحاصصة المبنية على أساس العرق أو القبيلة أو الإثنية في التوظيف وإدارة مؤسسات الدولة بدلاً من معايير الكفاءة العلمية والعملية، الأمر الذي ساهم في إيجاد ما يعرف بإنعدام العدالة في التوظيف وعدم تكافؤ فرص العمل خاصة في الوظائف القيادية والسيادية، وما ترتب عليها من تهميش وإقصاء أصبح يهدد بشكل واضح تماسك النسيج الاجتماعي ، الذي بدوره يُعتبر مهدد رئيسي للهوية الوطنية الجامعة.

مقومات تعزيز الهوية الوطنية الجامعة:

- الإقرار بالتنوع والتعدد الثقافي والاعتراف بالهويات الفرعية ووضع الأليات لدمجها في هوية وطنية جامعة وذلك من خلال النص عليها في الدستور.

- تطبيق نظام الحوكمة الرشيدة وذلك من خلال تفعيل مبادئ ومفاهيم المحاسبية والشفافية والنزاهة وسيادة حكم القانون، الأمر الذي يترتب عليه زيادة ثقة المواطن في الدولة، ويحول دون لجوءه إلى مكوناته الاجتماعية وهويته الفرعية طلباً للعدالة والحماية.
- التنمية المكانية المتوازنة، وتتمثل في معالجة الفوارق الاقتصادية بين المركز والأطراف عن طريق وضع استراتيجية وطنية شاملة تراعي تحقيق العدالة في توزيع الموارد الطبيعية والثروات وإدارتها بشكل يخلق نوع من الرضا والقبول لدى المواطن.
- التنشئة والتعليم المدني إعادة صياغة المناهج التعليمية وتضمين مادة التربية الوطنية ومفاهيم حقوق الإنسان وسيادة حكم القانون ومبادئ الحكم الرشيد والديمقراطية لتسهم في زيادة الوعي وترسيخ قيم التسامح والتعايش السلمي وقبول الآخر ونبذ خطاب الكراهية.

7 الإطارالعملي

منهجية البحث: اتبعت الدراسة المنهج التحليلي لقياس وتحليل اتجاهات الرأي العام لدى الفئة المستهدفة فيما يتعلق بالهوية الوطنية الجامعة، القيم المدنية، التوزيع العادل للسلطة والثروة ودور الدولة في حمايتهما وتحقيقهما.

مجتمع الدراسة: تم اختيار مجتمع الدراسة من فئة الشباب النازحين والعاملين في غرف الطوارئ، بلغ عددهم 57 مستجيباً، وجميعهم يحملون مؤهل جامعي، ويعكس هذا الاختيار الدقيق أهمية الخاصة من ناحية أن الفئة المستهدفة تُمثل أهم شرائح المجتمع وهم الشباب، ويُعطي هذا مؤشر معرفي له وزنه في مجال الاستجابة لفرضيات الدراسة، ومن ناحية أخرى تتجلى أهمية عينة الدراسة في أنهم من العاملين في مجال الاستجابة الإنسانية والعمل الطوعي في مناطق النازحين.

أداة الدراسة: تتمثلت في تصميم استبيان إلكتروني محكم علمياً، وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) لغرض قياس اتجاهات الرأي العام لدى الفئة المستهدفة فيما بعد استجابتهم للأسئلة المصاحبة للفرضيات والمتعلقة بالهوية الوطنية الجامعة، القيم المدنية، والتوزيع العادل للسلطة والثروة ودور الدولة في تحقيقهما وحمايتهما.

المدى الزمني: تم جمع البيانات وتنفيذ الدراسة الميدانية في الفترة من 26 - 28 فبراير 2026.

تحليل المتغيرات الديمغرافية والنوعية لعينة الدراسة:

الجدول رقم (1) توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير النوع الإجتماعي (N = 57)

المتغير الجندري	التكرار	النسبة المئوية %	المؤشر
ذكور	33	57.9%	نسبة حضور عالية ومقدرة للشباب من فئة الذكور في مستويات الاستجابة الميدانية وعلى مستوى المواضيع التي تُعنى بمسيرة استقرار الوطن وتقدمه.
إناث	24	42.1%	نسبة مشاركة تُعطي مؤشر جيد لانخراط الشابات في مجال العمل الطوعي والإنساني مع اهتمام واضح في الاستجابة للقضايا التي تُعنى بمسيرة استقرار الوطن وتقدمه.

المتغير الجندري	التكرار	النسبة المئوية %	المؤشر
الإجمالي	57	100%	عينة قوامها شباب جامعي واعي ناشط في مجال العمل الإنساني والطوعي وتعكس توازن جندري فاعل ميدانياً.

قراءة في الجدول رقم (1): تظهر البيانات والنسب الإحصائية تقارباً مهماً فيما يتعلق بحجم مشاركة النوع الاجتماعي داخل غرف الطوارئ، والجدير بالملاحظة هنا نسبة مشاركة الإناث والتي بلغت 42.1%، ويُشير هذا إلى ازدياد مفاهيم مساواة النوع، وخروج المرأة من الأطر التقليدية المرسومة لها، ودخولها دائرة العمل الطوعي والإنساني والاستجابة في أوقات الأزمات لتُصبح شريكاً أساسياً في إدارة الأزمات وصناعة القرار في هذا المجال.

اختبار فرضيات الدراسة وتحليل استجابات المستهدفين:

الجدول رقم (2): التوزيع النسبي والدلالات الإحصائية لاتجاهات الرأي لدى الفئة المستهدفة (N = 57):

8 دراسات وتجارب

التجربة السنغافورية (مأسسة الهوية الفوقية): واجهت سنغافورة عقب انفصالها عام 1965 أزمة هوياتية عاصفة بين مكونات صينية، وملاوية، وهندية كادت تعصف بالدولة الناشئة، وتبنت الدولة سياسة "المواطنة الصارمة وتجريم التمييز"، وصممت نظام الإسكان العام المختلط قسرياً لمنع تشكل نغلاق الهويات، وأقرت مادة التربية المدنية كمادة أساسية لجميع المراحل الدراسية، وهذه التجربة تدعم فرضية الورقة بأن الدولة هي المهندس الأول لبلورة الهوية الجامعة.

التجربة الرواندية (العدالة التوزيعية والسياسات التنموية): عقب الإبادة الجماعية عام 1994، أدركت القيادة الرواندية أن غياب العدالة التوزيعية واحتكار السلطة من فئة ضد أخرى كان المحرك الأساسي للصراع والتخندق خلف هويتي الهوتو والتوتسي، ألغت الدولة تصنيف الإثنية من الهويات الرسمية، وجرمت التمييز العرقي قانوناً، وتبنت نموذجاً تنموياً مكانياً استهدف الأرياف والمناطق المهمشة تاريخياً. يتطابق هذا المسار التاريخي مع النسبة العالية (94.7%) التي سجلتها دراستنا الحالية، والتي تؤكد أن حل الصراعات يبدأ من بوابة العدالة التوزيعية وتجفيف منابع التهميش الاقتصادي والسياسي.

التجربة السويسرية (الديمقراطية التوافقية وإدارة التنوع): تُعد سويسرا من أبرز النماذج العالمية في تحويل التعدد اللغوي والإثني والديني العاصف (ألمان، فرنسيون، إيطاليون، ورومانش) إلى مصدر استقرار سياسي مستدام. ارتكزت التجربة على مفهوم "الفيدرالية السياسية الشديدة" والديمقراطية المباشرة، حيث مُنحت الأقاليم (الكانتونات) استقلالية واسعة لإدارة شؤونها الثقافية والاقتصادية مع الالتزام التام بـ "الهوية الفيدرالية السويسرية الفوقية"، وتُثبت هذه التجربة صحة الطرح النظري للباحثة بأن الهوية الوطنية الجامعة لا تعني صهر أو قمع الخصوصيات الثقافية الفرعية، بل استيعابها ديمقراطياً وقانونياً في نسيج وطني موحد.

التجربة الماليزية (نموذج التنمية المكانية والتمييز الإيجابي): شهدت ماليزيا في أواخر الستينيات (تحديداً عام 1969) اضطرابات عرقية دامية بين المكون الملاوي (أصحاب الأرض الفلاحين) والمكون الصيني المتنفذ اقتصادياً، وهو

ما يتقاطع مع النسبة العالية الصادمة في استبياننا (94.7%) التي تربط الصراع بسوء توزيع الموارد. استجابت الدولة عبر "السياسة الاقتصادية الجديدة" (NEP) التي ركزت على التمييز الإيجابي لصالح المكونات المهمشة اقتصادياً، وتنمية الأرياف، وخلق طبقة وسطى عابرة للأعراق، ونجحت ماليزيا في تجفيف منابع الاحتقان الإثني عبر بوابة العدالة التوزيعية، مؤكدةً أن السلم الأهلي يرتكز على الأمن الاقتصادي للمواطنين.

تجربة جنوب أفريقيا (تفكيك الإقصاء وهندسة العقد الاجتماعي): عقب سقوط نظام الفصل العنصري (الأبارتايد) عام 1994، واجهت البلاد معضلة حادة تتمثل في إرث ثقيل من الكراهية البينية وتفتت الهوية الوطنية. قاد نيلسون مانديلا صياغة دستور عُدّ الأحدث عالمياً، أسس لمفهوم "أمة قوس قزح" التي تجمع السود، البيض، والملونين تحت مظلة واحدة، وأنشأت الدولة "لجان الحقيقة والمصالحة" لمعالجة مرارات الماضي تاريخياً ونفسياً، مع مأسسة مناهج تعليمية موحدة تجرم العنصرية، وهذا النموذج يرفد بقوة توصية الورقة المحورية الداعية لتأسيس "عقد اجتماعي جديد" يبدد مخاوف التهميش التاريخي عبر العدالة الانتقالية والحوار الشفاف.

تجربة إيرلندا الشمالية (مأسسة الحوار العابر للانقسامات العمودية): عانت إيرلندا الشمالية لعقود من صراع دامي صفري ذي أبعاد دينية وسياسية بين الكاثوليك (الجمهوريين) والبروتستانت (الاتحاديين)، وانقسم المجتمع عمودياً وانكفأ الأفراد على هوياتهم الفرعية. جاء "اتفاق الجمعة العظيمة، عام 1998 ليؤسس لنظام تقاسم السلطة القائم على التوافق، وتفكيك الحواجز الطائفية عبر دعم مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الشبابية التجسيرية. تدعم هذه التجربة علمياً قراءة الورقة للمؤشر الحرج (22.8%)؛ حيث تثبت أن الانكفاء على الهوية الفرعية يتراجع تدريجياً بمجرد مأسسة قنوات الحوار المستدام وبناء فضاء مدني يحمي الجميع بالتساوي.

التجربة الكندية (سياسة التعددية الثقافية الرسمية): واجهت كندا تاريخياً خطر الانقسام والنزعات الانفصالية في إقليم كيبك الناطق بالفرنسية تجاه المركز الناطق بالإنجليزية، وفي عام 1971، كانت كندا أول دولة في العالم تتبنى "سياسة التعددية الثقافية الرسمية" كقانون دستوري، معتبرة أن ثقافة ولغة الأقليات هي حق وطني أصيل يحميه القانون وتموله الدولة، وليس عائقاً أمام الولاء الوطني، هذا النموذج يقدم برهاناً سوسيولوجياً دولياً على دقة الفرضيات، بأن الاعتراف القانوني والمؤسسي بالهويات الفرعية من قِبل الدولة هو الصمام الحقيقي لمنع تحولها إلى نزعات صراعية أو انفصالية مهددة لكيان الدولة.

9 الخاتمة والتوصيات

الشعوب والأمم على إختلاف توجهاتها وأديانها ومكوناتها الثقافية والاجتماعية حرصت عبر التاريخ على إيجاد بصمة تُميزه عن غيره، وتجعل لها مكانة خاصة فريدة تتسم بها، بهدف تحقيق التميز والتقدم والارتقاء الإنساني الذي لا يمكن أن يكون دون وجود طابع فريد يُميز كل أمة أو شعب عن غيرها، وهذا ما اصطلح علماء السياسة على تسميته بمفهوم الهوية، والذي تناولته الدراسة باستفاضة تامة ودراسة معمقة لكل المصطلحات والمفاهيم المتعلقة به، وبتركيز أكبر على مفهوم الهوية الوطنية الجامعة وبينت دورها في تحقيق التنمية والسلام المستدام ، وأشارت في ذات الإتجاه إلى مفاهيم الهويات الفرعية ودورها في تحقيق الهوية الوطنية الجامعة أو تهديد وجودها، كما بينت الدراسة الدور الإيجابي الذي تلعبه الدولة في تحقيق هذه الهوية عندما تطلع بمسؤلياتها في حماية القيم والحقوق والحريات العامة، وبينت في ذات الوقت أن

غيابها أو عدم الاعتراف بها مع وجودها من بعض الجهات يدفع بالأفراد والجماعات إلى اللجوء إلى مكوناتهم الاجتماعية وهوياتهم الفرعية كبديل للدولة وطلباً للحماية، وما يتبع ذلك من صراعات وحروب أهلية وقبلية .

وخُلصت الدراسة إلى أنه لا بد من الوعي بوجود هوية مشتركة واحدة تربط الأفراد داخل الدولة وتعني أنه على الرغم من الإنتماء لطوائف وقبائل ومناطق مختلفة والحديث بلهجات متعددة إلا أنهم يجب أن يدركو حقيقة أنهم أمة واحدة .

وترتيباً على ما ورد في الإطار النظري والعملي من نتائج توصي الدراسة بالآتي:

- أولاً "المحور القانوني"، يجب أن يتضمن الدستور النصوص الآتية:
  - احترام مبدأ التنوع الثقافي والتعدد.
  - الكفاءة والخبرة العلمية والعملية هي الأساس في تولي الوظائف والمناصب وإدارة الشأن العام في الدولة
  - تجريم خطاب الكراهية والعنصرية والقبلية.
- **ثانياً "المحور الاقتصادي":** وضع استراتيجية وطنية شاملة تقوم على مفهوم التنمية المكانية المتوازنة، مع العمل على وضع آليات لتحقيق العدالة في مجال توزيع الثروة والموارد الطبيعية وإدارتها، وتحقيق مبدأ العدالة في التوظيف من خلال تفعيل مبدأ تكافؤ فرص العمل وذلك على أساس الكفاءة العلمية والعملية بعيداً عن المحاصصات السياسية والقبلية والجهوية بمفهومها الضيق.
- ثالثاً "المحور الاجتماعي":
  - إنشاء نظام فعّال للحوكمة يضمن تطبيق مبادئ المحاسبية والشفافية والنزاهة في إدارة المال العام بما يحقق العدالة الاجتماعية للمواطن ويحافظ على موارد البلاد ومقدراتها.
  - إنشاء منصات للحوار المجتمعي الشفاف والمستمر تحت رعاية قادة المجتمع والادارات الأهلية والشباب ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة لغرض نشر مفاهيم وقيم التسامح والتصالح ، وتحقيق مفاهيم العدالة الإجتماعية ، ونبذ ثقافة العنف وخطاب الكراهية ونشر ثقافة السلام وقبول الأخر والإحتفاء بالتنوع الثقافي والتعدد وبيان دوره في تحقيق التماسك الإجتماعي والهوية الوطنية الجامعة .
- **رابعاً "المحور السياسي":** التوزيع العادل للسلطة وإدارة الشأن العام، خاصة فيما يتعلق بتولي المناصب القيادية والسيادية الرفيعة، مع إعطاء الأولوية للأطراف، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية على أساس مبدأ المواطنة المتساوية.
- **خامساً "محور التعليم والتنشئة المدنية":** إعادة صياغة المناهج التعليمية والتربوية، من خلال إدراج مساقات علمية حديثة تُسهم في زيادة نسبة الوعي لدى الناشئة والشباب، وذلك بادراج مفاهيم حقوق الأنسان، ثقافة السلام , سيادة حكم القانون والحكم الرشيد وتدريسها في كافة المراحل والمستويات التعليمية المختلفة، وادراج مادة التربية الوطنية في المراحل التعليمية المختلفة خاصة مراحل الأساس والثانوي

- **سادساً "محور الشباب"**: العمل علي رفع نسبة الوعي لدي فئة الشباب فيما يتعلق بمفاهيم ومبادئ حقوق الأنسان، والديمقراطية وقيم ثقافة السلام، والتسامح وقبول الأخر، ونبذ خطاب الكراهية والعنصرية والجهوية ليصبحو اللبنة الاولى والأساس في تماسك النسيج المجتمعي وتحقيق الهوية الوطنية الجامعه وقيام دولة المواطنة، وتأطير وتقنين عمل الشباب الناشط في مجال العمل الانساني والتطوعى، خاصة في مناطق النزوح والازمات وتقديم الدعم المعنوي والمادى والقانوني الذي يوفر لهم الحماية الكافية .
- **سابعاً "محور الإعلام"**: صياغة ميثاق شرق اعلامى يلزم كافة واجهات الاعلام من قنوات وصحف ومنصات رقمية على تقدم محتوى يسهم في نشر ثقافة السلام و التسامح ويروج لمبادئ وقيم الوطنية والمواطنة والوحدة الوطنية , وانتاج برامج درامية وثقافية خاصة تختص بالتنوع الثقافي ودورة في تحقيق السلام المجتمعي المستدام، وتجريم نشر المحتوى الذي يروج لخطاب الكراهية والعنصرية

10 المراجع والمصادر

سيف المعمري: تربية المواطنة، توجهات وتجارب عالمية في إعداد المواطن الصالح، مكتبة الجيل الواعد، عمان، 2006

عبد المنعم الحنفي: المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000

عبير بسيوني رضوان: أزمة الهوية والثورة على الدولة في غياب المواطنة وبروز الطائفية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، بيروت، 2012

جلال أمين: الهوية الوطنية والعدالة التوزيعية في المجتمعات النامية، دار الشروق، القاهرة، 2018

أبو بكر أحمد باقادر: المواطنة المتساوية وإدارة التنوع الثقافي في البيئات الهشة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2021

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: الشباب ومؤسسات الاستجابة المحلية: غرف الطوارئ كبديل مدني في بيئات النزاع، تقرير تقدير موقف، الدوحة، 2023.

منظمة الأمم المتحدة للمرأة: النوع الاجتماعي والاستجابة الإنسانية القيادية: دور الشابات في آليات الحماية المحلية، تقرير إقليمي، عمان، 2024

لي كوان يو: من العالم الثالث إلى الأول: قصة سنغافورة 1965 - 2000، (ترجمة: أحمد عزيز)، دار المعارف، بيروت، 2010

أوغستين نيونشوتي: إعادة بناء الهوية الوطنية بعد الإبادة الجماعية: التجربة الرواندية في التنمية المكانية، مركز دراسات القرن الأفريقي، نيروبي، 2019

Bew, P. (2007). The Making of the Belfast Agreement (Good Friday Agreement). Oxford University Press

Faaland, J., & Saniman, R. (2003). Growth and Ethnic Inequality: Malaysia's New Economic Policy. Utusan Publications

Kymlicka, Will (2011). Multicultural Citizenship: A Liberal Theory of Minority Rights. Oxford University Press

Lijphart, A. (2008). Thinking About Democracy: Power-Sharing and Majority Rule in Theory and Practice. Routledge

Mandela, Nelson (1995). Long Walk to Freedom: The Autobiography of Nelson Mandela. Little, Brown & Co.

World Bank (2025). Social Cohesion and State Fragility: Why Individuals Revert to Sub-National Identities for Protection. World Development Report, Washington D.C.ort, Washington D.C.

اقرأ الورقة تفاعلياً

امسح الرمز لتفتح النسخة التفاعلية: الرسوم والأرقام والبحث، على الهاتف أو الحاسوب.

ncsdi.org/ar/journal/01/paper-06

معهد تنمية المجتمع المدني الجديد

منظمة غير ربحية مسجلة في أوغندا، تعمل في السودان ودارفور خاصة.

info@ncsdi.org · ncsdi.org

نسخة تجريبية قبل المراجعة الأكاديمية · أكتوبر 2026